



سياسة المدينة - ابن رشد أنموذجا -

The Politics of City- Averroès as Example

شريف الدين بن دوبه

جامعة سعيدة (الجزائر)

charif.bendouba@univ-saida.dz

الملخص:	معلومات المقال
<p>بداية المشروع الرشدي كانت مع الفلسفة شرعا، وبيانا، ثم توقيتا للحكمة والشريعة ، ولم تبق الدراسة الرشدية في مستوى النظر المجرد، بل كانت واقعا معاشا، فمحنة ابن رشد تكشف لنا الحضور اليومي للفيلسوف ابن رشد في الواقع الاجتماعي والسياسي ، فالمبررات التي ذكرها التاريخ لا تخرج عن تفسيرات شكلية ساذجة، والاصل هو الصراع بين السياسة والفكر المعارض الناقد ، وفي هذه الدراسة نروم البحث في بعض الجوانب التي عالجها ابن رشد وهي السياسة المدنية.</p>	<p>تاریخ الارسال: 14 مارس 2021 تاریخ القبول: 07 افریل 2021</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ ابن رشد ✓ السياسة ✓ المدينة
Abstract :	Article info
<p>Averroès is primarily known for his numerous commentaries on Aristotle, yet his most explicitly political writing was presented in the form of a commentary on Plato's Republic. Consequently, the major dispute in scholarly literature has been whether he was more of a Platonist or an Aristotelian, a dispute of concern only because it reflects the important political question of what Averroès thought about the relation between theory and practice.</p>	<p>Received 14 March 2021 Accepted 07 April 2021</p> <p>Keywords</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ Averroès ✓ City ✓ Politics

مقدمة:

تلون الاهتمام بابن رشد في الفكر العربي المعاصر بألوان متعددة، حيث لعبت السياسة دورها كعادتها في توجيه البحث وأدجلته، فنظمت لذلك ملتقيات دولية عديدة في كثير من العواصم العربية، ويبدو أن محدودية الغاية السياسية ونسبيتها، أعادت ابن رشد إلى سجنه، أو مكانه في الجحيم إذا جازت استعارة توصيف دانتي اليجيري في الكوميديا الالهية، حيث يستخلص دانتي له ولبعض من الحكماء مكانا يليق بفلاسفة وفيلسوف "... وفي أثناء المسير رأى دانته نارا تضيء الظلام، وهذا استثناء في علم الجحيم، وذلك لأن الشاعرين كانوا مقبلين على جماعة من عظماء العلم القديم، رأى دانته هوميروس وهو راس... وكذلك رأى بعض فلاسفة العهد القديم وعلمائه مثل سocrates وأفلاطون وديوقريتس ويطليموس، ورأى ابن سينا وابن رشد." . (اليجيري، 1964، صفحة 113)

عايش ابن رشد المفارقات التي تتضمنها الأشكال في الفلسفة أولاً: القراءة، حيث غمض الباحثون العرب وبعض من المستشرقين ابن رشد وحاولوا النيل من حقه في التكريم والتنويه بمكانته العلمية وأصالته في العلوم الحكمية فقيل عنه: " شرح أرسطو الطبيعة، وشرح ابن رشد أرسطو" (شحلان، 1999، صفحة 12) بقصد التفريح والتجرح، لاعتقاد هؤلاء بأن الشرح فعل ثانوي، وموقف سلبي، ويبدو أنهم تناسوا تفاوت مستويات الفهم عند البشر أين تصبح عملية الشرح ضرورة فكرية وثقافية، وحضارية، فموقع ابن رشد في عالم الفكر الانساني هو الوسيط اللازم للنمو والتقدم الحضاري، فلا تنمية بشرية دون تقرير للمفاهيم والتصورات، ولا إمكانية لقيام حضارة بشرية متعلقة دون احتواء لكافة الفئات الاجتماعية، فالحضارة البشرية لا زالت تتحرك في أفق نبوي.

ومن بين المفارقات التي رافقت الرشدية الحضور القوي في الساحة الفكرية اليهودية، والتغييب الكلي عندبني جلدته - على حد تعبير أحمد شحلان - حيث يقول: " ولاحظنا أن مؤلفاته أصبحت ريبة للتوراة لدى اليهود، وأصبحت مرتكز التفكير والبحث والنقد عند الالatin، في حين دثرها نسيان غامض عند المتأدبة والمفكرين من أعلامبني جلدته.. فبمقدار ما كان الرجل عظيما في فكره وفتحه وانسانيته، بمقدار ما ناله الظلم، وجودا وهو حي وبعد مماته " (شحلان، 1999، صفحة 12)

اجتهد أحمد شحلان من خلال مشروعه البحثي في إحياء ابن رشد، والفكر الإسلامي المكتوب بأحرف عبرية، له الكثير من المؤلفات التي تؤرخ لمساره العلمي، أهمها: الضوري في : مختصر سياسة أفلاطون لابن رشد، والذي قام بترجمته من العبرية إلى العربية، واطروحته في الدكتوراه: ابن رشد والفكر العربي: فعل الثقافة العربية الإسلامية في الفكر العربي الوسيط، كما قام بترجمة كتاب أرسطو: أخلاق نيقوماخيا من العربية إلى العربية.

إذا كانت الترجمة فعلا عقلانيا وثقافيا، فهو إذن نسيي بالضرورة، فالتراث الرشدي لم يصل بلغته الأصلية لأبناء أمته بل من خلال معابر ثقافية غريبة عن ثقافته الأصلية وهي اللاتينية والعبرية، وحسب أحمد شحلان فإن الترجمات اللاتينية والعبرية غير دقيقة، يقول الاستاذ: "... جل الأعمال الرشدية التي اطلع عليها الالatin، كانت من منطلق اللغة العربية، ولم تكن مباشرة من نصها العربي فإذا ذكرنا ما أصاب النص العربي في ترجمته العربية من سوء فهم وحذف وتغيير ومسايرة للمعتقد اليهودي، اتضحت لنا مدى ما أصاب النص اللاتيني من تغيير وبتر وغموض، مما سيكون له أثره السيئ في القارئ أو المفكر اللاتيني اذ ذاك، وما سيجعل علماء الالatin يصدرون أحكاما غير سليمة في حق الفكر العربي الإسلامي بصفة عامة، وفي حق ابن رشد بصفة خاصة" (شحلان، 1999، صفحة 665)

ابن رشد سيرة فكر:

ان الاحاطة بتعريف دقيق لحياة ابن رشد الشخصية والعلمية يعد مغامرة فكرية؛ لأنه يحاكي في فكره ومتوجه العلمي أرسطو، فهو أرسطو العربي، إذ لم يترك حقولاً إلا وطرق بابه دراسة وتحصيلاً وإناتجاً، حيث لا يمكن الفصل بين سيرته الشخصية والعلمية، فليس هناك - كما يقول الجابري - ما يحكي عن حياة فيلسوف قرطبة خارج حياته العلمية، ليس لأننا نفتقد معلومات عن جوانب أخرى من حياته بل إن حياته لم تكن تعرف جوانب أخرى منفصلة عن نشاطه العلمي". (الجابري، 1997، صفحة 71)

نكبة ابن رشد:

تعتبر نكبة ابن رشد منعطفاً تاريخياً رئيساً للتاريخ العربي والإسلامي، حيث شكلت هذه الحادثة منعرجاً فكرياً وثقافياً في أممها العربية، فاعلان الحرب على ابن رشد شكلت بداية لحرارة العقل والتفكير الحر، فالتعاطي مع ابن رشد كشخصية فردية محددة بمئشرات نسبية يجعل من الحرب عليه مسألة ذاتية، ولكن المسألة هنا تتعلق بحرمان المجتمع من حقه في النمو والتقدم، فتقريع الفيلسوف لا يعني حرمانه من حقه في النسوغ، بل هو حرمان للأمة من الانتفاع بذلك الحق، وبقراءة نكبة ابن رشد نجد مقاربة بينها وبين نكبة الفيلسوف الفرنسي ديكارت، حيث اثبتت بعض الدراسات الحديثة ان ديكارت مات مسموماً، وهذا ما أكدته الباحث الالماني تيودور إيبيرت من قبل رجل دين، وهو فرنسيّو فوغبيّ الذي عمل على دس السم للفيلسوف، وعلة ذلك كما يقول هاشم صالح أنه : .. كان يعرف بأن الملكة كريستين ذات ميول كاثوليكية في أعماقها، ولكنها لا تتجزأ على البوح بذلك لأنها تحكم بلداً بروتستانتياً كبيرة، وبالتالي كان يطمع في تحويلها عن مذهبها لكي تعتنق المذهب الكاثوليكي المضاد، وعندئذ يتحقق الفاتيكان أكبر انتصار على { البروتستانتين المهاطقة }!. ولكن هناك مشكلة أو عقبة تحول دون ذلك، فما هي؟ إنما ديكارت نفسه! فعلى الرغم من أنه كاثوليكي أباً عن جد، فإن فلسفته كانت أقرب إلى المذهب البروتستانتي العقلي التوجّه، ومعلوم أنه هو مذهب الإصلاح الديني الذي ثار على الفاتيكان وهزه هزاً وشقّ المسيحية الأوروبية إلى نصفين" (صالح، 2014)

وعليه نجد أن حمّة التدين والعقيدة هي دوماً السلاح الذي يشهره الضعفاء وعشاق السلطة على العلماء وال فلاسفة المخلصين الذين أفنوا أعمارهم في البحث عن الحقيقة من أجل إضاءة طريق الأمة، وهذا ما وقع لابن رشد، وإن كانت الروايات التي فسرت نكتبه متضاربة، من قائل بأنّها عائدة لعلاقته بأبي المنصور أبي يحيى الذي كان منافساً للمنصور الحاكم آنذاك، وحسب المصادر التاريخية فإنّ ابن رشد هو من توسط له في تعيينه وإليا على قرطبة، والمشكّلة أنّ اخ المنصور عمل على جمع التأييد عند مرض أخيه المنصور الذي انتقم منه بعد شفائه، والنتيجة الحاصلة هي الكيد والعمل على الانتقام من كل مقرب منه، وابن رشد منهم، كما كانت علاقته بعم المنصور الذي كان ساخطاً على تصرفاته وتحركاته العسكرية .. أبو الربيع سليمان وإلي تادله الذي كان صديقاً لابن رشد يحضر مجالسه العلمية على عهد أخيه أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن..." (ابن رشد، 1998، صفحة 37)

ومنهم من يرجعها إلى وصف أورده ابن رشد في كتاب الحيوان قصد منه الخط من مقام الخليفة، ومنهم من أرجعها إلى انكار ابن رشد لوجود قوم عاد .. وقد جرى ذكر هذا المتكلّف وما له من الطوام في محادثة الشريعة، فقال: إنّ هذا الذي ينسب إليه، ما كان يظهر عليه، ولقد كنت أراه يخرج إلى الصلاة وأثر ماء الوضوء على قدميه، وما كدت آخذ عليه فلتة إلا واحدة وهي من عظمي الفلتات، وذلك حين شاع في المشرق والأندلس على السنة المنجمة أن ريجا عاتية تحب في يوم كذا وكذا ... قال شيخنا محمد عبد الكبير وكانت حاضراً: فقلت في أثناء المفاوضة، إنّ صلح هذه الريح فهي ثانية الريح التي أهلك بها قوم عاد.. قال فانبرى إلى ابن رشد ولم يتمالك أن قال: والله وجود قوم عاد ما كان حقاً، فكيف سبب هلاكهم ! فسقط في أيدي الحاضرين و أكيراً هذه الزلة التي لا تصدر إلا عن صريح الكفر والتکذيب لما جاءت به آيات القرآن... (الانصاري، 2012، الصفحات 30-29)

والأصل في النكبة هو السياسة، فالعلاقة بين مناوئ لل الخليفة حكمة لا تغتفر، والسياسة تستثمر سذاج البشر في قضاء أغراضها، واجتماعياً يكون العلماء أكثر الناس عرضة لهذه المحن على قاعدة الحسد الناتج عن التمييز العلمي والأخلاقي الذي يبلغه العالم، والنص التالي يكشف عن خلفية ثقافية عند العامة استثمرها المنصور في تأليب الناس ضد ابن رشد: "... وقد ألم أبو الحجاج بن غمر بذكرها في تاريخه فقال: وأما أبو الوليد بن رشد فكان قد نشا بينه وبين أهل قرطبة قدماً وحشة جرتها أسباب المحسدة، ومنافسة طول المعاورة، فانتدب الطالبون لتعي أشياء عليه في مصنفاته تأولوا الخروج فيها عن سنن الشريعة، وإيثاره لحكم الطبيعة، وحشروا منها ألفاظاً عديدة، وفصولاً ربما كانت غير سديدة، وجمعت في أوراق.. (الأنصاري، 2012، صفحة 26)

ومن بين الأدلة التي تثبت المرجعية السياسية للنكبة، حاجة الخليفة إلى مبرر لجمع الناس وتجييشهم للحرب على الفونس التاسع ملك قشتالة، فكان ابن رشد لقمة سائحة لتبرير حاجته الحربية، لأنه كان مثار سخط عند الجمّهور، ولهذا كسب الخليفة ودهم وكما أن رفاة ديكارت قد أخرج وتم ترحيله، وكذلك الحال لرفاة ابن رشد أو جثمانه، تم ترحيله، وإن كانت الحادثة تحمل بعدها رمزاً مشيناً يعلن عن نهاية عصر العقل، وببداية حقبة الغيبيات والتضوف، وهذا ملمسناه في القصة التي يرويها ابن عربي: "فما اجتمع به حتى درج، وذلك سنة خمس وتسعين وخمسماية بمدينة مراكش، ونقل إلى قرطبة وبما قبره. ولما جعل التابوت الذي فيه جسده على الدابة، جعلت توابيفه تعادله من الجانب الآخر، وأنا وافق معى الفقيه الأديب أبو الحسن محمد بن جبير كاتب السي أبي السعيد، وصاحب أبو الحكم عمرو بن السراج الناسخ، فالنفت أبو الحكملين، وقال: الا تنتظرون الى من يعادل الإمام ابن رشد في مركوبه؟..." (ابن عربي، 1985، صفحة 337)

ابن رشد شارحاً:

افتُنَ اسم فقيه قبطية وفليسوفها ولازال بالقراءة والشرح، حيث لا يفهم المتلقي من الاسم إلا دلالة الوظيفة الثانوية التي اشتقت من الثانية وعائلتها اللغوية، فموقع ابن رشد العلمي في المرتبة بعدىًّ بعد أرسطو الفيلسوف الأكبر، فهو مبدع في الإتباع وتالي في الإبداع، ولكن الوقوف عند بعض من النصوص الرشدية يكشف لنا عن الروح الفلسفية الكامنة في فعل القراءة الشارحة، فالفلسفة لا تنفصل عن تاريخها، فليست كما يقال عنها إلا تاريخاً للفلاسفة، فإذا كانت الفلسفة تاريخاً، فكيف تعرف عليها بدون آلية القراءة؟ وهل ينفصل فعل القراءة عن الشرح؟ القراءة والشرح من طبيعة البحث، والمعروفة؛ فالمتتوج المعرفي يموت بتصوره عن المؤلف، ويصبح ملكاً للقارئ، ويموت أيضاً بغياب القارئ، فالقراءة ميلاد جديد للكاتب وللكتاب، فاعتبار ابن رشد قارئاً وشارحاً بعين تقزيمية ينم عن ضيق أفق وقصدية موجهة، والتي تتمثل المنظور التقليدي لأبن رشد كشاح لأرسطو، وفيلسوف للملة من خلال التوجيه التوفيقى الذي تغياه من خلال الربط بين الحكمة والشريعة، فهي - على حد تعبير فتحي المسكيني - مجرد غشاؤه تاريخية.. فإن ابن رشد ما كان شاحراً لأرسطو ولا فيلسوف للملة إلا بقدر تأثير المحدثين له (متيسية، 1999، صفحة 638)

القراءة والشرح فعل تواصلي بين الحضارات والثقافات، وترجمة المنتوج الفكري لمجتمع معين ليس نقشاً في الحضارة القائمة بفعل الترجمة، بل هو عين التقدم الفكري والحضاري، فحضور ابن رشد في هذا الفعل التواصلي يرفعه مكاناً علياً في التراث الإنساني، والموجة التي حاولت حصر ابن رشد في زاوية الشرح مؤدلجة، وتنم عن مقاصد مبيبة في تهميش الحضور العلمي والفلسفى للمجتمع الإسلامي، فالشرح فعل عقلي ليس الغرض منه الفهم فقط بل تعمير الدلالات والمعانى، وهو من الأمور التي تقضى حيادة ملكرة ذهنية قوية، فالقول بأن الفلسفة الإسلامية ليست إلا فلسفة يونانية منقولة بأحرف عربية جناباً أخلاقية ومعرفية بحق أمّة اجتهدت في رفع القيم الإنسانية من خلال إحياء الحضارات والمعارف التي طمرتها الأنظمة الاستبدادية بسلطتها وقوتها والدهماء بجهلها، فقيمة الموقف التاريخي للحضارة العربية الإسلامية يظهر في المحافظة على التراث الإنساني؛ فالعقل الإسلامي لم يكن انتقائياً في الموروث الحضاري، بل مارس الأفعال التالية: قراءة، نقد، شرح، تأمل.

والشرح على حد توصيف المفكر حسن حنفي "ليس عملية مزاج فردي أو برنامجاً شخصياً للعمل بل عملية حضارية طبيعية تحظى فيها الحضارة الناشئة الحضارات المجاورة بعد التعرف عليها وابتلاعها داخلها وأخذ مصطلحاتها وتصوراتها كأدوات للتعبير، ومن ثمّة فوظيفة الشرح ليست النقل بل التمثيل والاحتواء، وما ظنه الباحثون على أنه إساءة فهم أو خلط أو مزج هو في الحقيقة إكمال بناء وإبراز تصور الإسلام للعالم ابتداء من ثقافة العصر ومستواه الفكري ولغته الاصطلاحية." (حنفي، 1978، صفحة 60)

ويقدم حسن حنفي في دراسته المقدمة حول ابن رشد أدلة وشهادـة لإثبات الأصالة العلمية لابن رشد، الذي لم يكن غائباً في شروحاته مؤلفات أرسطو، بل كانت شخصيته تسبق أرسطو، حيث كان هذا الأخير في موقع الاستئناس والاستشهاد، فهو : "...لا يبدأ بقوله قال أرسطو، ولكنه كثيراً ما يقول: (قال أبو الوليد...) ثم يستشهد بأرسطو.

وتظهر أصالة ابن رشد أيضاً في مشروعه السياسي، الذي يتجلّى في كتابه -الضروري في السياسة- ، الذي اعتمد فيه على النص الأفلاطوني في السياسة، حيث لم يكن معلقاً ومختراً لما جاء في المتن الأفلاطوني، بل تعاطى مع النص بأسلوبه ومنهجيته، وتبعاً للظروف السياسية التي عايشها ابن رشد، يقول حسن حنفي عنه : "أهل المدخل الذي استهل به أفالاطون محاورته والذي يستعرض فيه ..المعانٍ التي يعطيها كل فريق من الناس لمعنى العدل بأسلوب جدي، قد لا يخلو من سفسطة...وعوضه بمقدمة حدد فيها .. المعطيات النظرية والمنهجية التي سيعتمد لها في تحرير الأقوال العلمية من المحاورة." (ابن رشد، 1998، صفحة 50)

الفقه والسياسة:

لو تتبعنا مسار الفكر السياسي الإسلامي لوجدهنا يحتوي الدراسات الفقهية في لحظة من لحظاته التاريخية، ففي البدء كان الفكر السياسي الإسلامي مرتبًا بالدين على قاعدة الخامنية التي جاء بها الإسلام، فهو دين عالمي، وليس دين فئة معينة، والطابع العام الذي أخذه هذا النوع من الفكر السياسي في بداية الأمر كان كلامياً مؤسساً على منطلقات دينية إيمانية، وقد كانت الخلافة والإمامية من أهم المشاكل التي ميزت هذا النوع من البحث، واللحظة الثانية تظهر في ارتباط السياسة بالفقه، حيث عمل الفقهاء على : "...وضع أحكام وقواعد للسلوك السياسي على كلا المستويين الفردي والجمعي.. فقد نظر أصحاب هذا الاتجاه الفقهي السياسي إلى السوابق التاريخية والاجتماعية المتعلقة بالسلطة وبالخلافة بالذات، واستنبتوا منها قواعد سياسية فقهية، تكونت منها على مَرِّ الزَّمْنِ كتب ومدارس فقهية.." (فاضل، 1970، صفحة 245) ومن أهم ممثلي هذا الاتجاه: الماوردي، ابن تيمية، ابن جماعة(كتاب تحرير الأحكام).

أما الاتجاه الثالث الذي عرفته الدراسات السياسية الإسلامية فهو الفكر السياسي الأخلاقي الذي تميز بالنصح والوعظ والارشاد من باب قيمي أخلاقي، فهي وجوبية معيارية تكتم بما ينبغي أن يكون عليه الحكم والحكم النموذجي، أو ما يعرف بالمدن الفاضلة، ظهرت على شكل حكم ووصايا، ثم تبلورت في إطار موسوعي، ومن بين رواد هذا الاتجاه: ابن المفع الذي يبرز في كتاباته هذا المنحى الأخلاقي القيمي، ومن كتبه: الأدب الصغير والكبير، وكتاب كليلة ودمنة، ويعتبر الجاحظ من بين ممثلي هذا الاتجاه أيضاً، وابن طباطبا المعروف بابن طقطقة أو الطقطقي صاحب كتاب الفخرى في الآداب السلطانية. ويتجلى الاتجاه الرابع في التأسيس الفلسفـي للنظـرية السياسيـة، ومن بين أعلامـه: ابن سينا، الغزالـي والفارـابـي صاحـب كتاب آراء أهـل المـدينة الفـاضـلـة، ويتجلـى راهـنـية العـلاقـة بين الفـقهـ والـسيـاسـةـ فيـ الفـكـرـ الـإـسـلامـيـ المـعاـصـرـ منـ خـالـلـ المـعاـصـرـ الدـعـوـةـ الـصـرـيـخـةـ منـ عـلـمـاءـ الشـرـعـيـةـ بـوجـوبـ مـراجـعـةـ الفـقـهـ الإـسـلامـيـ، عـلـىـ قـاعـدـةـ المـتـغـيـرـاتـ الـثـقـافـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ لـلـمـجـتمـعـ، فـالـتـاـخـلـ الـذـيـ عـرـفـتـ السـيـاسـةـ مـعـ التـارـيخـ سـاـهـمـ فيـ تـوـجـيهـ وـأـدـلـةـ التـنـظـيرـ الفـقـهـيـ وـالـشـرـعـيـ، وـهـذـاـ يـصـعـبـ عـلـىـ الفـقـهـ أوـ السـيـاسـيـ مـعـرـفـةـ الصـحـيـحـ أوـ الشـرـعـيـ مـنـ التـارـيخـيـ فيـ التـأـسـيـسـ السـيـاسـيـ، فـهـنـاكـ بـعـضـ المـفـاهـيمـ وـالـقـوـاـدـعـ المـعـمـولـ بـهـاـ فيـ السـيـاسـةـ الشـرـعـيـةـ ذـاتـ مـرـجـعـيـةـ تـارـيـخـيـةـ لـاـ تـمـتـ إـلـىـ الشـرـعـ بـصـلـةـ، وـفـيـ هـذـاـ يـقـولـ الرـئـيـسـ السـيـاسـيـ: "... أـنـ هـنـاكـ قـضاـيـاـ وـأـفـكـارـاـ وـمـصـطـلـحـاتـ، تـناـوـلـهـاـ الفـقـهـاءـ وـكـتـابـ الـسـيـاسـةـ الشـرـعـيـةـ وـالـأـحـكـامـ السـلـطـانـيـةـ، وـأـصـبـحـتـ مـتـداـولـةـ

ومتواترة في تصانيفهم، وهي في الحقيقة ليست أكثر من توصيف وتنظيم فكري ظري للنظم والأعراف التي صاغتها وصنعتها الممارسة الفعلية لحركة التاريخ.." (الريسيوني، 2013، الصفحات 13-14)

ومن القضايا التي تطرق إليها دعاة المراجعة، مسألة السلطة، وشرعية حكم الحاكم المتغلب، والتي تعاطى معه الفقهاء بأسلوب منحاز في الغالب، وهذا للاحتفاظ برؤاهم، لأن العلاقة بين السياسي والعالم في التاريخ الإسلامي كانت علاقة ضاغطة ومتجبرة، وهي نفس العلاقة التي كانت في التاريخ الأوروبي أو غيره، والادعاء بأخلاقية العلاقة ليست إلا تزويراً وتحميلاً لماضي البشرية الحالك.

والاختلاف بين نظرية الولاية ونظرية الوكالة في الفكر السياسي الإسلامي نازلة تعاطى معها الفقهاء، ولنلمس حضورها في كل عصر، حيث حاول الفقيه أحمد الريسيوني قراءة الراهن العربي المعاصر وما عرف بالربيع العربي من خلالها، ويتبين الشيخ نظرية الوكالة في مقابل نظرية الولاية التي اعتبرها مجرد تبرير لسلطة مستبد وظالم، والتي تتأسس على مبادئ ديمقراطية وهي: .. تقول: أن الحاكم وكيل عن الأمة، فهي التي توكله وتوليه مباشرة أو بواسطة أهل الحل والعقد، وهو يستمد مشروعيته في الحكم وصلاحياته فيه من وكلوه، أي من الأمة... وأما نظرية الولاية فمفادها أن الحاكم وكيل عن الأمة يحكم بمقتضى الولاية المستحقة له عند توليه الحكم، فولايته كولاية الأب على أبنائه الفاقرسين.." (الريسيوني، 2013، صفحة 21) وبخلص الفقيه الريسيوني إلى أن الفتوى التي تمنع الشرعية للحاكم المتغلب، هي فتاوى باطلة، وتبيّن بعض الفقهاء لها راجع إلى ظروف وسياقات تاريخية جعلت الفقهاء يمنحون الشرعية والمشروعية لهذا اللون . (الريسيوني، 2013، صفحة 21)

ابن رشد وسياسة الفقه:

" ابن رشد الفقيه لا يقل أهمية ومنزلة عن ابن رشد الحكم وابن رشد الطبيب " (الريسيوني، 2013، صفحة 21)

ومن طرائف البحث، ومفارقاته في سيرة ابن رشد ندرة البحوث، والدراسات في المنحى القضائي عند الفيلسوف، فقد كان قاضي القضاة أيضاً، ولكن أغلب الدراسات حوله تنحصر في بيان المنحى الفلسفلي له، وأشارات مختتمة للاجتهد الفقهي مثل: الفقه والفلسفة في الخطاب الرشدي للمفكر إبراهيم بورشاشن، فتجربة ابن رشد القضائية غير متوفرة في الدراسات الرشدية، وإن كان مشروعه الفقهي متضمناً في ممارسته القضائية، وعليه سنستانس بمشروعه الفقهي التجديدي لاستخلاص رؤيته وطريقته في القضاء، والتي كانت من بين عوامل نكتبه أيضاً، فثورة ابن رشد أو مشروعه الاصلاحي في الأصول وفي الفقه ليست بالمسألة الهينة التي تم جزافاً على السلطة السياسية، بل هي مقدمة للإصلاح السياسي، وارتباط الفقه بالسياسة مسألة لا تحتاج إلى إثبات، وكل محاولة للنأي بالفقه عن السياسة محكوم عليها بالفشل ووجهة إيديولوجيا، فانحسار الفقه في مسائل الطهارة والحيض والنفاس تحميشه مقصود من قبل السياسة حتى يتتحقق العامة في مسائل هامشية، ولكن النظر الدقيق للفقه الإسلامي يكشف لنا عن الارتباط العضوي بينهما، فالفقه كأحكام جزئية فردية لا تنفصل في واقعها الشخصي عن الشأن العام الذي هو مجال القانون المدني الذي تنشأ من أجله السياسة والسلطة.

تتجلى عظمة ابن رشد الفقهية والقضائية من خلال معرفة الوضع الفقهي السائد في عصره، حيث يستحيل على العالم والمشتغل مسيرة الوضع الاجتماعي آنذاك، فالغبن الذي عاشه ابن رشد مع مجتمعه يزيده رفعة وعظمة، والنص التالي يصف تلك المرحلة : " لم يكن يقرب من أمير المسلمين ويخطى عنده الا من علم علم الفروع - فروع مذهب مالك - فنفت في ذلك الزمان كتب المذهب، وعمل بمقتضاهما ونبذ ما سواها، وكثير ذلكم حتى نسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله صلعم ، فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعني بهما كل الاعتناء، ودان أهل ذلك بتکفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علوم الكلام، وقرر الفقهاء عند أمير المسلمين تقييح علم الكلام وكراهة السلف له، وهجرهم من ظهر عليه شيء منه، وانه بدعة في الدين وربما أدى أكثره الى اختلال في العقائد..." (الماكشي، 1949، صفحة 172)

يقوم المشروع الرشدي في الفقه على مسلمات عدة تبدأ بأطروحته في العلاقة بين الفقه والفلسفة من خلال أطروحته الرئيسة التي يبيّن فيها

العلاقة بين الحكم والشريعة، وفيها يشرع بتصحيح العقيدة من الشوائب التي اعتبرتها عبر التاريخ، والتي تشكل المدخل الأساس لأي تأسيس مدني وسياسي، فلا إمكانية في بلوغ المدينة الفاضلة دون الاعتماد على معتقد صحيح، وكان البدء بمشكلة التلقى الثقافي للفلسفة وعلوم الحكم، والتي كانت من وراء التخلف والتقوّع الذي عاشته الأمة، فاجتهد في البرهنة والتحليل على العلاقة بين الحكم والشريعة، إذ أقرّ بأن: "الحكمة هي صاحبة الشريعة والأخت الرضيعة، مع ما يقع بينهما من العداوة والبغضاء والمشاجرة، وما المصطحبان بالطبع، المتحابتان بالجهر والغريزة"

(ابن رشد ا.، 1968، صفحة 58)

يسعى ابن رشد من خلال مقصده الاجرائي بهذه المقاربة إلى بيان ضرورة استثمار علوم الحكم في تطوير العلوم الشرعية، فحاجة العلوم الشرعية للمراجعة المفاهيمية والدلالية أمر واقع، بل واجب شرعي، فالواقع الفقهي في عهد ابن رشد كان متحجرًا، لا يناسب المتغيرات الواقعية في المجتمع الإسلامي آنذاك، ومن المؤكّد أن الفتوى والأحكام القضائية الرشدية كانت محل رفض واستهجان من طرف العامة، ومن طرف زملاء المهنة - القضاة - وهذا نجد أن ابن رشد اجتهد في تحديد علوم الشريعة باعتبارها مدخلاً للتأسيس السياسي، فلا سياسة مدنية دون أرضية فقهية أصيلة.

أما المقصود الغائي فيتجلى عنده في العمل على توحيد الأمة الإسلامية التي شرذمتها الفرق الكلامية والمذاهب الفقهية، فمشروعه لا يخرج: "...في جانبه العقدي عمما قامت به فرق الإسلام من ثأريات في الشعور احدثت فيه تزيفاً وفي المجتمع تباغضاً وفرقة وحرباً، وتبيّن ضمنياً أن ما يسعى إليه في مشروعه هذا هو وحدة الأمة في عقيدتها". (حمداني، 2007، صفحة 103)

اعتمد ابن رشد هذه الفكرة كمصادرة في بيان العلاقات بين الفلسفة والفقه، ويظهر هذا في اللغة الفقهية التي استثمرها في إقرار هذه العلاقة، مثل اصطلاح الواجب، والتدبّر، يقول: "... فيبين أن ما يدل عليه هذا الاسم إما واجب بالشرع، وإما مندوب إليه، فأما إن الشعور دعا إلى اعتبار الموجودات بالعقل وتطلب معرفتها، فذلك بين في غير ما آية من كتاب الله تبارك وتعالى، مثل قوله تعالى: "فَاغْتِرُوا يَا أُولَئِكَ الْبَصَارِ" (سورة الحشر، الآية: 02) ... وهذا نص على وجوب استعمال القياس العقلي، أو العقلي والشعري معاً". (ابن رشد ا.، 1968، صفحة 28)

فالجتمع بين القياس العقلي الذي يستمد فضاءه المعرفي، والمنهجي من المنطق والفلسفة، والقياس الشرعي المعتمد من قبل الفقهاء والأصوليين، ظاهر في الطرح الرشدي، فلا فرق بين الفلسفة والفقه إلا في الاصطلاح، فالنص الفقهي قائم على قواعد أصولية، وهذه الأخيرة صورتها الاستدلالية الفلسفية واضحة للعيان، يقول ابن رشد: "... كما أن الفقيه يستنبط من الأمر بالتفقه في الأحكام وجوب معرفة المقاييس الفقهية على أنواعها، وما منها قياس وما منها ليس بقياس، كذلك يجب على العارف أن يستنبط من الأمر بالنظر في الموجودات وجوب معرفة القياس العقلي وأنواعه، بل هو آخر بذلك...". (ابن رشد ا.، 1968، صفحة 30)

ولم تقف المقاربة الرشدية بين الفلسفة والشريعة عند حدود التقرير القيمي بين الحكم والشرع، بل تعدّه إلى التأصيل الفلسفـي للفقه، وهذا ما كشف عنه الباحث المغربي إبراهيم بورشاشـن في كتابه الفقه والفلسفة في الخطاب الرشـدي، حيث يبيـن لنا الكاتـب الإشارات والدلـلات التي كان ابن رشد يرنـو إلى إرسـالـها للمـفكـرـ العـرـبيـ، وـمنـهاـ الدـلـلاتـ التيـ كانـ يـسـتبـطـنـهاـ عنـوانـ كتابـهـ: "بداـيةـ المـجـهـدـ وـخـاتـمةـ المـقـتـصـدـ".

ومن أهم الكلمات التي تستدعيـنا إلى الوقوف: كلمة الـبداـيةـ التي تمـثلـ المـفتـاحـ الأولـ لـعنـوانـ الكتابـ الفـقـهيـ، فالـبداـيةـ تعـنيـ المـدخلـ، فـماـ قـيـدـهـ ابنـ رـشدـ فيـ كـتابـهـ لـيـسـ حـقـائـقـ دـوـجـائـيـةـ مـطـلـقـةـ، بلـ هيـ مجرـدـ مـحاـولاـتـ مـعـرـفـيـةـ قدـ تصـيبـ الـهـدـفـ، وقدـ تـجـانـبـهـ بـنـسـبـةـ ماـ، وهوـ ماـ يـعـكـسـ مـبـداـ النـسـ比ـةـ فيـ الـرـوـحـ الـفـلـسـفـيـ، فالـاعـتقـادـ بـإـمـكـانـيـةـ التـسـلـيمـ بـالـرأـيـ الـآـخـرـ، إـمـكـانـيـةـ اـمـتـلاـكـهـ الـحـقـيقـةـ، وهوـ ماـ تـقـومـ عـلـيـهـ الـرـوـحـ الـفـلـسـفـيـ، فهوـ حـسـبـ الـكـاتـبـ دـعـوـةـ لـلـتأـمـلـ: "... الـبـداـيةـ أـرـادـهـ صـاحـبـهـ كـتابـاـ مـفـتوـحاـ وـلـيـسـ كـتابـاـ مـغلـقاـ، فـهـوـ كـتابـ مـفـتوـحـ لـلـتـصـحـيـحـ كـمـاـ يـعـرـ ابنـ رـشدـ عـنـ ذـلـكـ فيـ آـخـرـ كـتابـ الطـهـارـةـ، حيثـ يـطـلـبـ مـنـ الـفـقـهـاءـ الـذـينـ يـقـعـونـ فيـ كـتابـهـ هـذـاـ عـلـىـ وـهـمـ أـنـ يـصـحـحـوـهـ..". (بورشاشـنـ، 2010ـ، صـفـحةـ 110ـ)

والنص الذي يعتمد الأستاذ بورشاشن: " .. وأنا قد أبحث ملئ قع من ذلك على وهم لي أن يصلحه، والله المعين الموفق. " (ابن رشد ١،

صفحة 88، 1960)

يؤكد لنا مستوى الروح العلمية عند ابن رشد، والتي ترفع من قيمة الإيمان بالنسبة في البحث الفقهي والأصولي، خصوصا وأن العصر الذي كان يعيشها عصر جمود وتقوّع فكري على المستوى الاجتهادي الفقهي، وهو رسالة إلى الفقهاء الذين يعتقدون في امتلاكهم الحقيقة المطلقة.

والملفت في كتاب البداية هي الأشكال التي يعتمدتها ابن رشد في التعامل مع المسائل الفقهية، فهو يتناول في ضبط الإشكاليات الفرعية التي تستطبّنها الظاهرة، وفي ذلك تعبير عن تجاوز التعامل السطحي مع الظاهرة، والتي قد تؤدي بالباحث إلى مجانية الصواب، فتفريع الأسئلة بناءً منهجي وصوري لمساءلة الموضوع، يقول بورشاشن: " نلاحظ أن الأسئلة فصلت أكثر ... وبيان مواضع الإشكال فيه، وكانقصد من ذلك هو أن يحصر ابن رشد أمم الفقيه جملة الإشكالات التي يطرحها القول الفقهي .. من أجل تأملها فهذا هو الأهم عنده، أما الأوجوبة فليست بذات بال كبير.. إذن هي متوكّلة لاجتهد الفقهاء ... فالتأمل هنا أهم من الاستظهار والحفظ، فالتأمل منتج أما الاستظهار فعقيم.. فنحن مع ابن رشد أمم دعوة غير مباشرة إلى التأمل الفقهي تصاهي دعواه المباشرة إلى التأمل.." (بورشاشن، 2010، صفحة 119)

كما يبرز المنحى الفلسفـي بشـكل قوي عند ابن رشد اصلاحاته الفقهـية والاصـولـية والعقدـية في موضـوعـيـته العـلـمـيـة، فهو لم يـتحـزـب لـفـرـقـة أو لـانتـمائـه المـذـهـبيـ، بل تعـاطـى مع المـذاـهـب الفـقـهـيـ بـنفسـ المـسـطـرـةـ النـقـدـيـةـ، فـلمـ يـضـحـيـ بـمـوقـفـهـ وـمـوضـوعـيـتهـ اـمـامـ اـنـتـمائـهـ العـقـدـيـ وـالـفـقـهـيـ، فـنـجـدـهـ فـيـ كـتـابـ الـكـشـفـ عـنـ مـنـاهـجـ الـادـلـةـ وـاصـفـاـ جـمـيعـ الـمـذاـهـبـ بـالـاضـطـرـابـ وـالـتـيـهـ الـفـكـرـيـ، يـقـولـ: " فـإـنـ النـاسـ قـدـ اـضـطـرـبـواـ فـيـ هـذـاـ الـعـنـىـ كـلـ الـاضـطـرـابـ فـيـ هـذـهـ الشـرـيـعـةـ حـتـىـ حدـثـ فـرـقـ ضـالـةـ وـأـصـنـافـ مـخـتـلـفـةـ، كـلـ وـاحـدـ مـنـهـ يـرـىـ أـنـهـ عـلـىـ الشـرـيـعـةـ الـأـوـلـىـ، وـأـنـ مـنـ خـالـفـهـ إـمـاـ مـبـدـعـ وـإـمـاـ كـافـرـ مـسـتـبـاحـ الدـمـ وـالـمـالـ، وـهـذـاـ كـلـهـ عـدـولـ عـنـ مـقـصـدـ الشـارـعـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ، وـسـبـبـهـ مـاـ عـرـضـ لـهـ مـنـ الضـلـالـ فـيـ فـهـمـ مـقـصـدـ الشـرـيـعـةـ" (ابن رشد ١،

الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، 1998، صفحة 100)

والمشروع الرشدي في مساره الفقهي لا يقف عند حدود الخصوصية القانونية التي تفترض التسليم والإيمان والامتثال للقاعدة الفقهية على قاعدة موضوعيتها وتعاليها، فهو يفتح المجال أمام النقاش وأمام الرأي الآخر، وهذا ما ورثه عن الجد الذي تعرفنا على أخلاقه العلمية والفلسفية في التعامل مع المذاهب الأخرى، فهو يناقش أدلة علماء المالكية، كما يناقش أدلة المذاهب الأخرى، فهو ينتصر أحياناً لمذهب على آخر، يقول بورشاشن: ".. حيث نجد ابن رشد ينتصر لموقف الشافعية الذي يذهب إلى أن النجاست تزال فقط بملاء... وفي علل الربا ينتصر لعلة الأحناف ويعتبر علتهم أولى العلل.." (بورشاشن، 2010، الصفحتان 119-120) والمقصود عند ابن رشد تربية الفقيه على التعامل الموضوعي مع النص

الفقهي واجتناب القراءة الإيديولوجية للنص الفقهي، والتاريخ يحمل لنا أدلة لا حصر لها تثبت افتتان النكبات بالقراءات الإيديولوجية.

كما أن المادة التي يشتغل عليها الفقيه ذات طبيعة حركية ومتغيرة؛ لأنها عائدة لجملة أسباب ترتبط بالملکف ابتداء، وبمحبته الثقافي والجغرافي، وتوسّس هذه المتغيرات لأخلاقيات جديدة وميلاد مجموعة من القيم تتعارض أو توحي بالتغيير بينها وبين الثوابت القيمية المتفق عليها، فعلى المستوى الفردي تساهم الانفعالات الشخصية في إحداث بعض النتائج، إذ لم تكن الواقع الإنسانية في جلها تتاجأً للمؤثرات الانفعالية، والتي تشكّل ثابتاً في الشخصية الإنسانية، وعليه يصبح الباب مفتوحاً أمام الفقيه في الاجتهاد والاستنباط، وهذا ما تعتبره تعقيداً للعلاقة العضوية بين الفقيه والفلسفة؛ فالباحث عن السعادة الذي شَكَّلَ البنية القاعدية للفلسفة الأخلاقية يوجه أيضاً الرؤية المستقبلية عند الفقيه، وتعريف الأخلاق بأنها علم السلوك يظهر الارتباط القائم بين الفقه والأخلاق، التي هي محث رئيس في الفلسفة، فالاشتراك في الموضوع وفي الغاية من الدراسة تكشف عن البعد الأخلاقي في العلمين، فالفقه يدرس السلوك كفعل، أي يقوم بتحديده موضوعياً من خلال بيان العلاقة بين الفعل والنتيجة، أي

بدراسة سوابق الفعل، وعلاقاته بالإرادة والحرية، وبدراسته أيضاً معيارياً، وذلك من خلال عرضه على المقاييس الوجوبية التي يفترض السير وفقها، وهي ما تعرف في الفلسفة بالقيم، والتي تأخذ الأخلاق فيها المركز الرئيس، فالفصل بين الفقيه والفيلسوف فصل تعسفي كان القصد منه إبقاء الأمة خارج التاريخ.

يقول ابن رشد: "إن السنن المشروعة العملية المقصود منها هو الفضائل النسانية" (ابن رشد ا.، 1960، صفحة 509) فالأحكام الفقهية تحذف إلى تربية المكلفين أو المواطنين وتحييهم لبلوغ مراتب الكمال، وعليه فإن الفقه تقنين جزئي للقيم الأخلاقية، وبما أن الرسالة الحمدية تقوم على غاية رئيسة هي الأخلاق" إنما بعثت لأتم مكارم الأخلاق"

وفذلك القول أن المشروع الفقهي الرشدي كان يهدف إلى تأسيس أرضية قانونية لمجتمع مدني بأصول عقدية إسلامية، وذلك بعد محاولات منه لتصحيح المعتقد السائد، والذي نتج عن تراكمات تاريخية وصراعات فكرية وسياسية، حيث شمل التصحيح الرشدي الجانب العقدي في كتابيه: فصل المقال، والكشف عن مناهج الأدلة، وفيه نتعرف عن المقصد الرشدي التصحيحي، فهو يهدف إلى: "...بيان ما يوجد من تناقض في الفكر العقدي لدى الفرق المشهورة في زمانه من جهة، وبين مشروعه الاصلاحي لهذا الفكر.." (حامدي، 2007، صفحة 158)

ابن رشد والمشروع السياسي:

الاطلاع على سيرة الفيلسوف يكشف لنا عن طبيعة الفلسفة، من حيث تصورها الدلالي والعملي التي كان يؤمن بها، فالفصل بين البيوغرافيا والمنتج الفكري عند الفيلسوف فصل تعسفي يستلزم نتائج فاسدة صورة ومضموناً، ويبين لنا من خلال سيرة ابن رشد الشخصية والعلمية أنه لم يكن من مفكري البرج العاجي، الذين يجعلون من البيت خلوة لممارسة تأملاً لهم المجردة، فقد انغمس في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الذي يتتمى إليه.

جريدة النقد السياسي:

البدء بالنقד الذي ميز ابن رشد، وبالجريدة في مواجهة المجتمع بكل شرائحه، مدخل ضروري لفهم الموقف السياسي للفيلسوف، فمن خلال النصوص السياسية في المتن الرشدي يبدو أن ابن رشد من المعارضات السياسية أو مؤسساً لفئة مدينة معارضة للسلطة السياسية والاجتماعية، فمواجهة جميع الفئات المكونة للمجتمع آنذاك في حد ذاته جرأة وشجاعة لن تجد لها نظيراً في تاريخ المعارضة السياسية، خصوصاً إذا كانت من مواطن أو فرد يتتمى إلى فئة النخبة سياسياً وعلمياً، وعليه فإنه غواص للشخصية الثورية، إذ لم ينزلوي في بيته عندما أثبتت السلطة الفقهية والسياسية الناس عليه، بل واجههم، وقصته مع عامة الناس في جامع قرطبة، والتي أخرج فيها مع ولده، توّكّد الحضور القوي له في الساحة العمومية.

انخرط ابن رشد في المشروع الاصلاحي بقوة، إذ لم يتواتي برها من الزمن في الجد والاجتهد بغية رفع الشوائب التي لزقت بالمعرف وبالأحكام الشرعية وبالقيم، فقد عرف عنه: "أنه حاول إعادة الاعتبار للأرسطية في مجال الطبيعة وما وراء الطبيعة بتخلصها من تحريفات المفسرين والشرح، ومن حرص عقدياً على تخلص الشريعة من تأويلات المتكلمين وتشغيلاً لهم، ولم يعرف عنه في المجال السياسي أنه قام بمهمة كهذه، غير أن آراءه السياسية تفصح عن نزوع إلى تخلص المسألة السياسية من تأثير الأقوال الجدلية.." (العلبي، 2007، صفحة 29)

إن قراءة المتن الرشدي يحيلنا إلى نقد صريح للأوضاع السياسية التي عرفتها المدينة الاندلسية آنذاك، فلم يكن إلى الاستقرار والجاه الذي كان حائزاً عليه من طرف السلطة، بل واجه بشدة الانحرافات الواقعة، وعلى حد تعبير العلبي فقد عمل ابن رشد على: "...إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وبتعبير سياسي معاصر فإنه قد اختار" برنامج الحد الأدنى" لذلك شبه حاله بحال رجل التهمت البيران بيته، فهو كي ينقذ ما غالاً ثمنه، وما كان ذلك ليحصل من دون مواجهة نقدية للمجتمع بأسره، حكامها وفقها وجمهوراً.. لقد كان ضد ذلك الجمهور من حيث رفض الذهنية التي كانت رائجة بين صفوفه وهي الذهنية التقليدية المتصادمة ضرورة مع ما هو فلسفياً، ولكنه كان يفعل ذلك لأجله بالمعنى التاريخي، أي أنه كان ضد

ومعه في الوقت نفسه.." (العليبي، 2007، الصفحات 256-257)

ومن ملامح الجرأة الفلسفية استثمار السلطة الفقهية في الدفاع عن الفلسفة او عن التجديد، فهو في فتواء الصريحة على وجوب التفلسف، يواجه أقوى سلطة في ذلك العصر : سلطة الفقهاء، ولمعرفة وجاهة المركز الفقهي آنذاك نستأنس بالمقري في توصيفه لهذه الهيئة والمكانة السياسية التي كان يتمته بها هؤلاء، يقول: ".. وسمة الفقيه عندهم جليلة حتى ان المتشدين كانوا يسمون الامير العظيم منهم الذي يريدون تنويعه بالفقية" (المقري، 1968، صفحة 222)

علم السياسة (التدبر المدنى):

لا نجد حرجاً في القول بأن ابن رشد استطاع أن يؤسس علمًا للسياسة، والتوفيق لفتح اصطلاح في علم من العلوم ليس فتحاً مبيناً، بل الفتح الحقيقي هو تأسيس قاعدة معرفية لذلك العلم، وفي كتاب الضروري في السياسة نجد مادة معرفية في علم السياسة كافية للباحث وللسياسي في الاستنارة بها، وسيكون الكتاب مصدر القراءتنا الاستعمولوجية للمشروع السياسي الرشدي، إذ سعمل على هيكلة النظرية الرشدية في السياسة من خلال العناصر الرئيسية التي يبني عليها علم السياسة، وإن كان الكثير من الباحثين يمنع الغرب أبوة التأسيس العلمي والموضوعي للسياسة، ففي اعتقادهم أن فصل الأخلاق عن السياسة هي مبدأ التأسيس الموضوعي لعلم السياسة، والمتعمن في البحث السياسي المعاصر يجد ان الغرب بدأ يحن إلى العودة إلى الحقبة الأخلاقية للفكر والممارسة السياسية من خلال ما اصطلاح عليه بالأخلاقيات الجديدة، فالاربطة بين الأخلاق والسياسة لا يمكن فصم عرها أبداً.

وابن رشد يطلق على التدبر المدنى أو السياسة صفة العلم، فهو ليس ثقافة ومادة معرفية نسبية، بل هو علم دقيق بالذات، ونجد من خلال المقارنة التي أجراها ابن رشد بين العلم المدني والسياسة والعلم الطبيعي إشارة دقيقة للبعد العلمي والتجريبي لعلم السياسة، والنص التالي يكشف عن هذا المنحى العلمي، والسبق الاستعمولوجي الرشدي في تمييز علم السياسة عن العلوم الأخرى: "أما أن هذا العلم المشهور بالعلم العملي، ي بيان بجوهره العلوم النظرية، فهذا مما لا شك فيه ولا جدال، إذ كان موضوعه مختلف عن موضوع العلوم النظرية، مبادئه مختلف عن مبادئها.." . (ابن رشد ا، 1998، صفحة 72)

التفرقة الرشدية بين العلوم النظرية والعملية سبق الاستعمولوجي رائد، إذ يمكن اعتبار هذه المقدمة الرشدية مدخلاً لطلاب علم السياسة، حتى يتسع لهم إدراك الواقع الاستعمولوجية التي سيصادفها الباحث في هذا العلم، فهو ليس علماً نظرياً دقيقاً يمكن الوصول فيه إلى نتائج كمية وغير قابلة للنقاش، فالعلم العملي يستمد دقته من متغيراته، وليس من ثبات مفاهيمه وتصوراته، كما يحدد موضوع العلم المدني، يبدو فيه ابن رشد استعمولوجياً راهنها، وليس عائداً للقرن الوسيط، كما يميز ابن رشد السياسة التي تتعدد من خلال غاياتها العملية الواقعية والعلوم النظرية التي تطلب لذاتها، "ولما كان هذا العلم الغاية منه العمل فقط، فإن أجزاءه المستفادة مما هو عملي مختلف بالقرب منه والبعد، وهذا مما كان من الأمور العامة المستنبطة في هذا العلم أكثر كلية كان أكثر بعده عن العمل، وما كان منها أقل كلية ازداد منه قرباً، لكنهما مستفادة مما هو عملي.." . (المقري، 1968، صفحة 73) وموضع علم السياسة عنده هو الأفعال الإرادية: .. وذلك لأن موضوع هذا العلم هو الأفعال الإرادية التي تصدر عنها، ومبادئها الإرادة والاختيار..". (المقري، 1968، صفحة 72)

ويتبين الاشارة الى أن اهتمام ابن رشد بالأفعال الإرادية في مقابل الأفعال اللاإرادية ينم عن قصدية علمية دقيقة، لأن علم السياسة من حيث الغاية يهتم بتربية المواطن أو الفرد على ممارسة السياسة بإرادته الحرة، ولا ينبغي أن يكون موجهاً من قبل السلطة، فالسلوك السياسي الآلي أو حتى يمكن استثماره، وتوجيهه حسب نزوات ومصالح السلطة، وعليه فإن اهتمام وحصر ابن رشد موضوع العلم المدني في الأفعال الإرادية ليس اعتباطاً، والدراسات السياسية الحديثة تهتم في نظريتها بمسائل تغيب فيها الإرادة الشعبية، مثل صناعة الرأي وتوجيهه، فهي تهتم في الغالب

بصناعة وتدجين المجتمع سياسياً وتغييب ارادته الحرة.

المدينة في الفكر السياسي الإسلامي تتلون بأصول الثقافة الإسلامية والعربية، فهي تنطلق من المعرفة، ولكنها لا تتفق عند حدود الاتكاب والتراكم، بل توجب على المواطن أو الأخ بالمفهوم الأخلاقي – حادثة المؤاخاة – فالعلاقة بين الأفراد أو المؤمنين علاقة روحية تنطلق من وحدة الأصل، والغاية: "إنا لله وانا اليه راجعون" وابن رشد لا يشد في تصوره السياسي والمدني للمدينة عن رجال الفكر السياسي في الإسلام، بل يعمق الأسس التي تقوم عليها هذه المدينة.

والمدينة عند بن رشد تقام على اسس معرفية، وقيمية و الأسس المعرفي يكون عند ابن رشد تأسيسي تأصيلي، يتجلّى في طبيعة إدارة المدينة التي تقوم على الحكمة والتمكن من المعارف الضرورية الالازمة لتوجيه المواطنين نحو الأمذوج أو المثال، وتتجلى فلسفة ابن رشد السياسية في تصنيف المدن: المدينة الفاضلة، المدينة الكرامية، المدينة الشهوانية، المدينة الجماعية، مدينة وحدانية التسلط.

يختلف الفلاسفة دوماً حول الأسس المعرفية التي تقوم عليها المدينة الفاضلة او الانمذوج، فأفلاطون مثلاً يرى في الرياضيات المدخل الرئيس للمعرفية الأولى التي يتلقاها الطلاب، في حين نجد عند ابن رشد التأكيد على علم المنطق، يقول: "فهذا ما يراه أفلاطون فيما يبدأ به في التعليم وإنما رأى هذا الرأي لأن صناعة المنطق في أيامه لم تكن قد وجدت، أما وقد وجدت هذه الصناعة فإن الأصوب أن يبدأ التعليم بصناعة المنطق، ثم بعدها ينتقلون إلى علم العدد ثم إلى علم الهندسة...." (ابن رشد ا.، 1998، صفحة 158) والقصد من التأكيد الرشدي على المنطق ضرورة امتلاك المواطن قواعد تمييزية بين الحق والصواب، غياب هذه الملكة عنده يجعل من استثماره وتوجيهه من قبل أطراف متعددة، وهذا يشكل بالضرورة خطاً على الأمة.

المدينة الفاضلة عند ابن رشد ممكنة واقعاً، وليس مستحيلة، وهذا لن يتحقق إلا بالتمسك والالتزام بقواعد معرفية ومنطقية، وقيم اخلاقية مستمدّة من الشرع الحكيم، فالمعرفة لوحدها غير كافية لتحقيق الغايات، والسلوك بدون معرفة دقيقة مجرد تيه وضياع، فالتراث الرشدي ليس قروسطياً بحكم انتماهه الزمني واللغوي، بل هو تراث انساني مشترك تبقى حاجة الانسانية له حاضرة، فمشروعه الفلسفـي والقضـائي إذا اعيد النظر فيه وإحيائه يصلح لتجاوز كثير من العوائق المنهجية والسلوكية.

المصادر والمراجع

- ابن رشد , ا. (1960). بداية المحتهد، وخاتمة المقتضى . القاهرة : مكتبة مصطفى الحليبي .
- ابن رشد , ا. (1968). فصل المقال . بيروت : دار المشرق .
- ابن رشد , ا. (1998). الكشف عن مناهج الادلة في عقائد الملة . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،.
- ابن رشد , ا. (1998). الضروري في السياسة . بيروت : منشورات الوحدة العربية .
- ابن عربى , م. (1985). الفتوحات المكية . القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة .
- الانصاري , ا. م. (2012). النذيل والتكميلة . تونس : دار الغرب الإسلامي .
- الجابري , م. ع. (1997). ابن رشد سيرة وفکر . بيروت : منشورات مركز دراسات الوحدة العربية .
- الريسيوني , ا. (2013). فقه الثورة . القاهرة : دار الكلمة للنشر والتوزيع .
- العلبي , ف. (2007). رؤية ابن رشد السياسية . بيروت : مركز الوحدة العربية .
- المراكشي , ع. (1949). المعجب في تلخيص أخبار المغرب . القاهرة : مطبعة الاستقامة .
- المقربي . (1968). نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب . بيروت : دار صادر .
- البيجيري , د. (1964). الكوميديا الالهية . (éd. 3) مصر : دار المعارف .
- بورشاشن , ا. (2010). الفقه والفلسفة في الخطاب الرشدي . بيروت : دار المدار الإسلامي .
- حامادي , ا. (2007). اصلاح الفكر الديني من منظور ابن رشد . المغرب : المركز الثقافي العربي .
- حنفي , ح. (1978). ابن رشد شارحا لأرسسطو . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .
- شحلان , ا. (1999). ابن رشد والفكر العربي الوسيط . مراكش : المطبعة والوراقة الوطنية .
- شحلان , ا. (2009). الرباط : دار أبي رقراق .
- فاضل , ز. م. (1970). الفكر السياسي العربي الإسلامي . بغداد : دار الطبع والنشر .
- منسية , م. ع. (1999) . ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب . ابوظبي : الجمجمة الثقافية .